



## للاطلاع

البند الأول من جدول الأعمال

### التعاون التقني والبرامج القطرية للعمل اللائق

١. كان مجلس الإدارة قد أعرب في مناسبات عدة، ومنها منذ عهد قريب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، عن دعمه التام لوضع وتنفيذ برنامج متنسق لمنظمة العمل الدولية في البلدان، وابتداء من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سيجعل المكتب من البرامج القطرية للعمل اللائق آلية البرمجة والتنفيذ الرئيسية للخدمات التي يقدمها في البلدان<sup>١</sup>. ويعتبر إنفاذ العمل اللائق على المستوى القطري من الاهتمامات ذات الأولوية للجنة التعاون التقني. وطلبت اللجنة في دورتها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ إجراء دراسة لدور التعاون التقني في عملية التنفيذ المستمرة للبرامج القطرية للعمل اللائق.

### البرامج القطرية للعمل اللائق: جزء لا يتجزأ من أطر التعاون التقني الداعمة لاستراتيجيات التنمية الوطنية

٢. للبرامج القطرية للعمل اللائق هدفان أساسيان. فهي تعزز العمل اللائق كعنصر مكون أساسي لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي أن يؤدي هذا الأمر إلى جعل العمل اللائق هدفاً سياسياً وطنياً للحكومات وللشركاء الاجتماعيين ولغيرهم من الهيئات الفاعلة والوكالات المتعاونة على الصعيد المحلي. والبرامج القطرية للعمل اللائق تضع معارف منظمة العمل الدولية وصكوكها ونشاطها للتوعية في خدمة هيئتنا المكونة الثلاثية لدفع برنامج العمل اللائق قدماً ضمن الميادين المتسمة بميزة نسبية للمنظمة.

٣. والبرامج القطرية للعمل اللائق إطار متكامل لتنظيم تعاون منظمة العمل الدولية مع كل دولة عضو. ويقام التمييز بين تعزيز العمل اللائق كهدف تعتمد الدول الأعضاء، على سبيل المثال في شكل خطة عمل وطنية للعمل اللائق، وبين البرنامج القطري للعمل اللائق، وهو الإسهام المتواضع إنما الأساسي كما يؤمل من جانب منظمة العمل الدولية في تحقيق هذا الهدف الوطني<sup>٢</sup>.

٤. والبرنامج القطري للعمل اللائق هو أداة للبرمجة لتحقيق لامركزية فعالة للمسؤولية في تخطيط وتنفيذ برنامج متنسق ومتكامل للمساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة في الدول الأعضاء. ويعتبر الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي عنصرين أساسيين في هذه العملية. وعليه، تتشارك منظمة العمل الدولية

<sup>1</sup> البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الفقرات ١١٩-١٢١.

<sup>2</sup> انظر الوثيقة GB.292/TC/3.

<sup>3</sup> البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الفقرات ٣٥-٣٨.

والهيئات المكونة على الصعيد الوطني في ملكية البرنامج القطري للعمل اللائق ويتحمل المكتب كامل المسؤولية والمساءلة عن المخرجات الوارد وصفها في البرنامج. ويقتضي تحويل المخرجات إلى حصائل مشاركة فعالة من جانب الهيئات المكونة ومن جانب المؤسسات المستفيدة.

٥. ولقي هدف توفير العمالة والعمل اللائق للجميع إقراراً بأنه وسيلة حاسمة لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد. وتشكل البرامج القطرية للعمل اللائق سبيلاً متكاملًا لإسهام منظمة العمل الدولية في استراتيجيات وأطر التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً.

٦. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد نهج البرنامج القطري للعمل اللائق يتزامن مع الإصلاحات على مستوى منظومة الأمم المتحدة الهادفة إلى زيادة تماسك وفعالية وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتعتبر منظمة العمل الدولية أن البرنامج القطري للعمل اللائق سيمكن المنظمة من أن تسهم إسهاماً متميزاً في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بهدف التأثير على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وضمان التكامل واستغلال الفرصة لإدماج برنامج العمل اللائق في البرامج الأعم التي يدعمها شركاء منظومة الأمم المتحدة الآخرون. ومن شأن المبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالبرنامج القطري للعمل اللائق أن تضمن الاتساق والانسجام مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورغم وجود مختلف البلدان في مراحل مختلفة في دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سيكون من المهم أن يسعى المديرون في منظمة العمل الدولية مع الوقت إلى إدارة المشاركة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعداد البرامج القطرية للعمل اللائق على نحو متكامل ومتزامن.

٧. والبرامج القطرية للعمل اللائق هي بالتالي وسيلة مناسبة ومميزة لمشاركة منظمة العمل الدولية في التعاون الإنمائي الدولي من أجل التنمية في كل بلد. وستصبح البرامج القطرية للعمل اللائق تدريجياً الإطار الذي تتمحور فيه شتى المبادرات وأنشطة المساعدة والتعاون التي تقدمها منظمة العمل الدولية دعماً لبلد بعينه، والإطار الذي تجتمع فيه الموارد من مختلف المصادر. وعليه، تعتبر البرامج القطرية للعمل اللائق البؤرة المركزية المناسبة لحشد واستقطاب الموارد من الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية ولا سيما من الموارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من البلد نفسه ومن الهيئات المانحة الخارجية أيضاً.

## المنهجية: عملية من ست خطوات

٨. إن منهجية البرمجة القطرية للعمل اللائق هي عملية من ست مراحل، وهذه المراحل الست هي:

- تحديد السياق القطري: تكون نقطة الانطلاق هي الأهداف الإنمائية القطرية المبينة مثلاً في خطط التنمية الوطنية أو في أطر المساعدة الإنمائية وشواغل الهيئات المكونة وأنشطة ومشاريع منظمة العمل الدولية الجارية والمخطط لها، والدروس المستمدة والشراكات الواعدة. وتستهل هذه العملية في الميدان.
- الاتفاق على حد أقصى من ثلاث أولويات للبرامج القطرية مع الهيئات المكونة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، مع مراعاة السياق القطري المحدد على نحو ما ذكر آنفاً، وتحديد الصلات بين أنشطة منظمة العمل الدولية الجارية والأولويات المختارة. وأولويات البرامج القطرية هي مجالات النتائج أو مجالات العمل متوسطة أو طويلة الأمد، من قبيل عمالة الشباب، التي تدمج بُعد العمل اللائق في الأهداف/ الشواغل القطرية التي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تضيف إليها قيمة كبرى. وينبغي اختيارها بعد تقييم أفضل فرص النجاح في تحقيق أثر يعتد به وتغيير إيجابي في اتجاه تنفيذ الهدف الوطني للعمل اللائق.
- تحديد حصائل البرامج القطرية وثنائية السنوات مع الهيئات المكونة: نتائج قابلة للقياس أو معالم يتعين تحقيقها في إطار مجال النتائج أو أولويات البرامج القطرية، مع توضيح كيف ستؤثر الحصيلة على النساء والرجال.
- تخطيط التنفيذ: توزيع حصائل البرامج القطرية على فرادى العناصر المكونة وتخصيص الموارد إزاءها – يدل إدماج إحدى الحصائل في برنامج قطري على أن الموارد موجودة أو يجري تأمينها لتحقيق الحصيلة. ويسهم تعدد مصادر التمويل في تحقيق إحدى الحصائل (أي أن من غير المحتمل لمشروع من المشاريع أن يصحب حصيلة واقعة ما لم يكن تصميمه متكاملًا للغاية).

■ إدارة التنفيذ: يكون مدير المكتب الميداني لمنظمة العمل الدولية هو مدير البرنامج القطري ويكون مسؤولاً عن إنفاذ الحصائل المتفق عليها. وتنفذ البرامج مع الهيئات المكونة.

■ الرصد والإبلاغ والتقييم: تزود عمليات تقييم البرامج القطرية القائمة على المشاركة، الهيئات الوطنية المكونة لمنظمة العمل الدولية والمديرين في منظمة العمل الدولية والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين بوسيلة لاستمداد الدروس من التجارب الماضية بهدف تحسين تخطيط وتوزيع الموارد وتوثيق الأدلة عن النتائج الإنمائية كجزء من عملية المساءلة. وسيتم الانتقال من عمليات تقييم المشاريع والبرامج الفرعية إلى التركيز على مستوى استراتيجي وسياسي ضمن سياق وطني.

٩. وهذه عملية متفاعلة يمكن أن تتم فيها أكثر من مرحلة واحدة في آن معاً: فستكون إدارة البرنامج جارية في الوقت الذي يجري فيه تحديد السياق القطري وتخطيط التنفيذ؛ وفي العديد من البلدان، أدى الحوار المستمر بين المكاتب والهيئات المكونة إلى الاتفاق على برامج قطرية متكاملة تركز على مجال أو مجالين من مجالات النتائج.

١٠. وتستند البرمجة القطرية للعمل اللائق إلى المساعي السابقة التي بذلتها منظمة العمل الدولية لتنفيذ برمجة لامركزية. وكانت الدروس المستمدة من سياسة الشراكة النشطة وعملية الأهداف القطرية والمشاريع الرائدة للعمل اللائق، مفيدة في هذا الصدد. ويفضي هذا الأمر إلى برامج قطرية للعمل اللائق تركز على عدد معقول من الأولويات يتيح أفضل استخدام للموارد الشحيحة.

١١. والبرنامج القطري للعمل اللائق هو تعبير عن حصائل البرنامج والميزانية على المستوى القطري، مما يعني ضمناً أنه يتعين ألا تتجلى جميع الأهداف والحصائل الاستراتيجية في برنامج قطري ولكن أن تكون حصيللة البرنامج القطري، وإن لم يكن هناك إلا حصيللة واحدة، مرتبطة بحصائل الإطار الاستراتيجي ولا تقع خارج الإطار الاستراتيجي.

١٢. وداخل منظمة العمل الدولية، تقوم المكاتب الميدانية للمنظمة باستهلال العملية؛ والخبرة التقنية مطلوبة من المقر الرئيسي لاستكمال القدرة الميدانية، بما يجعل هذا الطلب يتماشى مع الاستراتيجيات والحصائل العالمية المتفق عليها. ومن المطلوب من الوحدات التقنية في المقر الرئيسي أن تخصص جزءاً كبيراً من مواردها لإنفاذه على تقديم الخدمات للبلدان في مجال تحقيق حصائل البرامج القطرية. وينطوي هذا الأمر على إمكانية زيادة فعالية خدمات منظمة العمل الدولية مقابل مستويات الموارد ذاتها.

١٣. وتندرج الأنشطة الخاصة التي يضطلع بها مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في البرامج القطرية، على أمل أن تعزز قدرات أصحاب العمل والعمال على المشاركة في استعراضات السياسة الوطنية والاستعراضات المؤسسية والقانونية وتخصيص الموارد والقرارات التي تركز على الأولويات الواردة في البرنامج القطري للعمل اللائق، بحيث تسعى المنظمة برمتها على المستوى القطري نحو تحقيق النتيجة ذاتها.

## النهوض بالبرمجة القطرية للعمل اللائق

١٤. يجري اعتماد البرمجة القطرية للعمل اللائق كتجربة تعلم تنظيمية تتيح شيئاً من المرونة حول إطار معتمد على نحو مشترك. والنهج المعتمد:

(أ) يضع مجموعة من المبادئ الأساسية ينبغي إتباعها جميعاً بغية إشراك المنظمة برمتها في عملية البرمجة ذاتها. وهذه المبادئ واردة في إعلان المدير العام بشأن البرنامج القطري للعمل اللائق<sup>٤</sup>، وفي دليل صادر في آب/ أغسطس ٢٠٠٥<sup>٥</sup>، يصف المنهجية. وسيجري إعداد صيغ جديدة للدليل للمساعدة في مختلف مراحل تطبيق المنهجية؛

<sup>4</sup> التعميم رقم ٥٩٩، السلسلة ١.

<sup>5</sup> انظر: ILO decent work country programmes: A guidebook, version 1.

(ب) يدعم تنفيذ المنهجية بالاقتران ببناء القدرات وبمنهاج إعلامي: وقد جرى تنظيم عدة حلقات عمل إقليمية لموظفي الميدان، شارك في تقديمها مكتب البرمجة والإدارة وفرع التعاون الإنمائي وإدارة تكامل السياسات بدعم من إدارة التنمية الدولية. وأجريت عدة دورات إعلامية وإرشادية للوحدات في المقر الرئيسي، بما في ذلك لمكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب المساواة بين الجنسين. ويسهم موقع على شبكة الانترنت للبرمجة القطرية للعمل اللائق، يجري تحديثه بانتظام، بالإضافة إلى منتدى موجه، في ضمان توفر فرص سريعة للمكتب برمته للحصول على المعلومات والإطلاع على حسن الممارسات وعلى الأجوبة على التساؤلات المطروحة باستمرار وعلى المعلومات الجديدة وغيرها مما يحتاجه الموظفون لتحسين البرمجة القطرية أكثر فأكثر؛

(ج) يترك للوحدات التنظيمية المرونة لإدارة أنفسها بغية تحقيق الاستجابة على نحو فعال: ومنذ ذلك الحين قامت وحدات المقر الرئيسي التي لم تكن في السابق منظمة بما يتماشى مع الخطوط الإقليمية / دون الإقليمية، باعتماد تنظيم العمل هذا؛

(د) يستخدم نظام المعلومات الخاصة بالإدارة (IRIS). وقد جرى تصميم وحدة الإدارة ذات الصلة دون التغافل عن البرمجة القطرية مما يسهل مجموعة من الأنشطة، من قبيل الاتفاق على الحصائل القطرية وتوزيع الموارد بين المقر والميدان والإبلاغ عن النفقات على السواء في البلد وفي حصائل الإطار الاستراتيجي، وما إلى ذلك. وتتيح الوحدة الآن تقاسم المعلومات عن الأموال المخصصة في الميزانية العادية للتعاون التقني، والعمل جار سعيًا إلى إدماج تمويل التعاون التقني من خارج الميزانية (أي إعادة ترميز المشاريع)؛

(هـ) يعتبر البرمجة القطرية للعمل اللائق أداة إدارية لتقني أثر التغييرات وتبريرها في التوجه: فخلاف البرنامج والميزانية اللذين يجري تنقيحهما قبل بدء فترة السنتين، يمكن تكييف برنامج قطري في سياق فترة السنتين ليواكب تغير الظروف الوطنية، من قبيل أوضاع الطوارئ أو أزمة كبرى؛

(و) يعزز الشفافية: البرامج القطرية للعمل اللائق هي وثائق عمومية وتتاح على مواقع مكاتب منظمة العمل الدولية على الشبكة.

١٥. وقد بدأ اختبار النظام مع تخطيط التنفيذ لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويتوقع أن تصدر ابتداء من أوائل عام ٢٠٠٦ أول برامج قطرية تامة ومتفاوض بشأنها للعمل اللائق، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالإبلاغ والتقييم (كما هي واردة في المبادئ التوجيهية القادمة بشأن تقييم البرامج القطرية).

## البرامج القطرية للعمل اللائق والتعاون التقني

١٦. ترد فيما يلي بعض أولى مؤشرات وقضايا التعاون التقني التي يمكن ملاحظاتها في هذه المرحلة من عملية البرامج القطرية للعمل اللائق.

١٧. تقدم البرامج القطرية للعمل اللائق صورة عن "الطلب على العمل اللائق" في حقيقته في البلدان التي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تزودها به. وتعتمد برمجة الاستجابة للطلبات والأولويات الأساسية للبرامج القطرية للعمل اللائق على موارد منظمة العمل الدولية في الميزانية العادية، من الميدان والمقر الرئيسي معاً. وتستكمل هذه الموارد، حيثما يكون ذلك متاحاً، بموارد من خارج الميزانية من مشاريع وبرامج تعود بالفائدة على هذه البلدان.

١٨. ولن يكون هناك غنى عن موارد جديدة من خارج الميزانية في معظم الحالات لاستكمال الموارد المتواضعة من الميزانية العادية وضمان أثر يعتد به للبرامج القطرية للعمل اللائق وفقاً لتوقعات البلدان وطلباتها. والبرامج القطرية للعمل اللائق هي نقطة التقاء الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية ولايتها وأهداف الحد من الفقر وتحقيق التنمية على الصعيد الوطني وشواغل الهيئات المكونة على الصعيد الوطني وشواغل الهيئات المانحة. وهي تقدم أفضل وسيلة لإشراك الهيئات المكونة في المضي قدماً في اتجاه تحقيق نتائج وأثار ملموسة في السياقين الوطني والمحلي. وفي الوقت ذاته، يمكن للمشاريع الموضوعية الممولة من الهيئات المانحة والتي تعود بالفائدة على بلد أو أكثر، أن تستوفي الاحتياجات والأولويات المحددة في البرامج القطرية للعمل اللائق وأن تقدم في آن معاً قاعدة للاستفادة والتعلم المتبادلين فيما بين شتى البلدان المعنية.

١٩. وفي مرحلة انتقالية، قد تكون الأولويات والحصائل المختارة أميل إلى أن تعكس المجالات التي تقوم فيها منظمة العمل الدولية بالتعاون التقني الممول من الموارد من خارج الميزانية. إلا أن منظمة العمل الدولية ستكون قادرة في المستقبل على أن تحدد بقدر أكبر من الدقة المجالات التي يكون فيها طلب قوي من جانب الهيئات المكونة على مساعدة منظمة العمل الدولية، واضعة عدداً محدوداً من الأولويات والحصائل التي يمكن أن تركز فيها منظمة العمل الدولية برنامجها للتعاون التقني الممول من الموارد من خارج الميزانية.

٢٠. ولا بد للمكتب من أن يكيف استراتيجياته لحشد الموارد محلياً ومركزياً وأن يشارك الهيئات المكونة بأسلوب منتظم توجيهاً للحصول على تدفقات الموارد أو التأثير فيها لصالح أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق. وفي الوقت الحاضر، ليست دورات تخصيص الموارد من خارج الميزانية متمشية مع دورات البرامج القطرية للعمل اللائق. وينبغي لاستراتيجيات تخصيص الموارد في المستقبل أن تسعى إلى تحقيق الانسجام بينها وأن تدرج قدرأً من القابلية للتنبؤ. وأهداف منظمة العمل الدولية في العادة هي أهداف طويلة الأمد ولطالما شددت المكاتب الميدانية على أهمية استمرارية إجراءات منظمة العمل الدولية كشرط لبناء المصداقية التي تؤثر في صنع القرارات السياسية والقانونية والمؤسسية والمتعلقة بالموارد. وتعد اتفاقات الشراكة مع الهيئات المانحة سبيلاً واعدأً لتمويل البرامج القطرية للعمل اللائق.

٢١. وتبين المكاتب والهيئات المكونة عن رغبة في التركيز على عدد قليل من الأولويات والحصائل. بيد أنه سيتم الوفاء بجميع الالتزامات القائمة، في حين يجري بذل الجهود لربطها بأكثر قدر ممكن بالأولويات الناشئة كما هي معرفة في أولويات البرامج القطرية. ويقترح المكتب استحداث منهجية لتقييم الإسهام المحتمل للبرامج الجارية في أولويات البرامج القطرية والنتائج المتوقعة بحيث يعاد توجيه استراتيجيات المشاريع وفق ما هو ضروري وقابل للتطبيق.

٢٢. ونظراً إلى أن منظمة العمل الدولية تقوم بإعداد البرامج القطرية للعمل اللائق، الهادفة إلى إدماج مختلف وسائل عملها في استراتيجيات التنمية الخاصة بكل بلد، فإنها ستسعى أيضاً إلى إدماج هذا النهج في عملية التقييم القطري المشترك/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل في الوقت ذاته مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق قدر أكبر من التكامل والتداوب. والهيئات المانحة ملتزمة بجعل برامجها تتمشى مع الأطر الاستراتيجية الوطنية بما يعكس قدرأً أكبر من الوحدة البرنامجية لعمليات منظومة الأمم المتحدة برمتها على المستوى القطري. ويحتمل بالتالي أن يبرز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كوسيلة لحشد الموارد على أساس القطر وإيجاد فرص جديدة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية كي تشارك مشاركة نشطة في مثل هذه الشراكات إلى جانب منظمة العمل الدولية.

٢٣. وتوجيهاً لإتاحة إدماج التعاون التقني في توصيات السياسة العامة للمنظمة وجعل الموارد من خارج الميزانية تتمشى على نحو أوثق مع الميزانية العادية، يصبح تحقيق الملاءمة مع البرنامج القطري للعمل اللائق معياراً حاسماً يمكن بواسطته تقييم واختيار مقترحات للبرامج أو المشاريع لعرضها على الهيئات المانحة. وبمرور الزمن، ينبغي أن يتيح هذا الأمر تمشي مجموعة أنشطة التعاون التقني مع أولويات البرامج القطرية وإتاحة المجال لإيجاد السواد الأعظم من الموارد التي تستثمرها منظمة العمل الدولية في بلد ما، مما يتيح تحقيق النتائج الرئيسية المتفق عليها. وستصبح هذه العملية أكثر تجذراً عن طريق تحليل المعلومات الواردة في حصائل البرامج القطرية للعمل اللائق على المستوى الإقليمي وفي البرامج والميزانيات المقبلة للمنظمة.

## بناء القدرات والتعلم معاً

٢٤. تتباين قدرة موظفي منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة على التنفيذ الفعال للبرامج القطرية وفقاً لنهج الإدارة القائمة على النتائج، تبايناً شديداً. ولا بد للجهتين على السواء من أن تتعلما القيام على نحو منتظم بوضع الأولويات وتحديد النتائج والتنفيذ بروح المساءلة وتقييم الإنجازات وإدماج نتائج التقييم في عملية وضع الأولويات واتخاذ القرارات بشأن الموارد والعمل في الوقت ذاته ضمن أطر وطنية من قبيل إطار عمل منظمة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر ومن خلال الشراكات الاستراتيجية. والهيئات المكونة الوطنية، إذ تواجهها قضايا من قبيل زيادة عضويتها وتوسيع نطاق خدماتها وملاءمتها للسياسة الوطنية، تطلب من المكتب في كثير من الأحيان المزيد من الدعم لتعزيز فهمها وتقوية قدراتها وتجاربها للقيام بالمهمة. وعلى غرار ذلك، وحتى تستطيع مكاتب منظمة العمل الدولية أن تضطلع على نحو فعال بالدور الذي تتوقعه الهيئات المكونة منها في هذه المهمة، لا بد لها من أن تتعزز من خلال

الانتقال إلى مستويات أداء أعلى. فتطبيق الإدارة القائمة على النتائج هو عملية تعلم عن طريق الممارسة وستقتضي السنتان الأوليان من البرمجة القطرية التامة للعمل اللائق، الكثير من الجهد والموارد.

٢٥. ويتمتع النظام بإمكانية إدخال قدر أكبر من الشفافية إلى عملية وضع الأولويات وتخصيص الموارد في منظمة العمل الدولية، في المقام الأول بالنسبة لنشاطها في البلدان. ولا بد من استكمال العمل سعياً إلى إدماج التعاون التقني إدماجاً فعالاً في البرمجة القطرية.

٢٦. ونظراً إلى أن جودة عمليات التقييم تتوقف على العمل المؤدى على المستوى الأعلى في مرحلة تصميم البرنامج القطري، فقد بدأ التعاون في هذا الصدد مع وحدة التقييم المستقلة. وتهدف وحدة التقييم المستقلة، بالتعاون مع المديرين الإقليميين، إلى إنجاز تقييم واحد للبرامج القطرية كل عام من فترة السنتين المقبلة. وستستكمل استعراضات البرامج القائمة على المشاركة تقييم الأثر واستخلاص الدروس.

٢٧. ويزعم المكتب أن يدعم إصدار البرامج القطرية للعمل اللائق قبل مؤتمر العمل الدولي ٢٠٠٦، ببناء قدرات الهيئات المكونة الوطنية والإقليمية وموظفي منظمة العمل الدولية في الميدان والمقر. وسيقتضي هذا الأمر عدة مخرجات في شكل منهجيات وأدوات ومبادئ توجيهية في السياسة العامة ونظم المعلومات وإدارة المعارف وحسن الممارسات وتحسين تنظيم العمل، أي اعتماد لامركزية البرمجة وقدرات التقييم ولا سيما على المستوى الإقليمي. ويقوم المكتب بوضع برنامج عمل لهذا الغرض. وكجزء من برنامج العمل هذا، يجري الإيعاز لمديري المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية بأن يعرضوا أسلوب البرنامج القطري للعمل اللائق وخبرة منظمة العمل الدولية والدعم المرتبط بها على الفرق القطرية للأمم المتحدة كإسهامات محددة من جانب منظمة العمل الدولية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر في البلد المعني. وينبغي أن يشمل ذلك استكشاف جميع إمكانيات البرمجة المشتركة وبناء القدرات وحشد الموارد.

٢٨. وسيستكمل المكتب جميع الخطوات لتحقيق التكامل العملي للموارد من خارج الميزانية والموارد في الميزانية العادية واعتماد إدراج معايير تقييم المشاريع/ البرامج واختيارها في البرامج القطرية للعمل اللائق.

٢٩. ويتمثل أحد الأهداف المباشرة في ضمان زيادة حجم موارد التعاون التقني من خارج الميزانية لحصائل البرامج القطرية للعمل اللائق من خلال استراتيجيات مناسبة لحشد الموارد. وسيجري المكتب حملة إعلامية تستهدف الهيئات المانحة لإطلاعها على البرمجة القطرية للعمل اللائق وانعكاساتها على علاقاتها مع منظمة العمل الدولية. وسيعمد من ثم إلى وضع/ تنقيح استراتيجيات أكثر فعالية للشراكة وحشد الموارد.

٣٠. وسيقوم المكتب بالتعاون مع وحدات البرمجة في المقر والأقاليم، بإجراء تحليل للمعلومات من البرامج القطرية للعمل اللائق من أجل التوجيهات الاستراتيجية/ السياسية، بدءاً بالبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

جنيف، ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

وثيقة مقدمة للاطلاع.